المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

العدد (441) السنة الثانية الثلاثاء(19)تموز 2005
(11)جمادى الاخرة 1426

http ://www.almadapaper.com

E.Mail - almada119@Hotmail.com

جريدة سياسية يومية

16 صفحة

250 دينارا

بدء اعمال مؤتمر الدول المانحة للعراق في الاردن

الشونة /اف ب

افتتح امس الاثنين في الشونة (الاردن) على البحر الميت مؤتمر الجهات المانحة للعراق الذي يستمر يومين، لتقييم مراحل اعادة الاعمار في العراق التي انجزت حتى الآن.

واكد رئيس الوزراء الاردني عدنان بدران في كلمته في الجلسة الافتتاحية ضرورة "مساعدة العراق ليتجاوز المرحلة الصعبة التي يمر بها ويستعيد دوره".

وقال ان "الاردن شريك للعراق في الرخاء والامن والتحديات (...) وهو مستعد لتقديم كل ما من شأنه ان يؤدي الى استعادة العراق دوره".

ودعا بدران الى "عودة العراق ديموقراطيا موحدا على اسس التعددية"، مؤكدا "دعم الحكومة الاردنية لما سيلتزمه المؤتمر تجاه العراق".

لجنة الامن والدفاع في الجمعية الوطنية توصي باستدعاء رئيسي جهاز المخابرات ومجلس القضاء الاعلى

بغداد / هشام الركابي

عرضت الجمعية الوطنية في جلستها امس ، التي ترأسها النائب الاول للجمعية الوطنية الدكتور حسين الشهرستاني القراءة الاولى لقانون المحكمة الجنائية العراقية العليا ، وتلا مشروع القانون رئيس اللجنة القانونية محسن السعدون ، حيث بين مفاصل هذا القانون بشكل مفصل ، موضحا ان اجراء القراءة الثانية على المسودة ذاتها سيتم (اليوم) لكي تجرى مناقشات حولها ، ومن ثم يتم اقرارها عبر التصويت ويصادق على القانون بصورة نهائية من دون تأجيل .

بعد ذلك قدم رئيس لجنة الامن والدفاع جواد المالكي تقرير اللجنة الامنية ، والتقييم الاولي للاوضاع الامنية في البلاد ..وقدم المالكي في تقريره مسحا شاملا ودقيقا عن سير الحالة الامنية ، حيث سجلت ملاحظات على عملية بناء الاجهزة ، كما تطرق التقرير المقدم الى الجمعية الوطنية الى ظاهرة تصرف بعض عناصر الاجهزة الامنية في الشرطة والجيش بخصوص اعتقال ومداهمة بيوت المواطنين ، اضافة الى تلكؤ عملية بناء الاجهزة وعدم اجراء التطهير اللازم للعناصر الفاسدة الموجودة في هذه الاجهزة ، مبينا ان الاجهزة الامنية اصبحت ملاذا للخصوم ، وبالتالي هم يعملون جهد امكانهم للاساءة للمصلحة العليا ومصلحة المواطنين ، ولوضع الحكومة في حرج.

وطرح رئيس لجنة الامن والدفاع عدة مقترحات منها ضرورة اعادة هيكلة القوات ، واجراء عملية تطهير واسعة ودقيقة عبر تشكيل لجنة لفحص القيادات في الجيش والشرطة والمخابرات للتخلص من العناصر المفسدة التي تشكل اختراقا امنيا للاجهزة الامنية ، كما طالب باعتماد (قانون الارهاب) الذي تم وضعه مؤخرا لمكافحة الارهاب ومعاقبة الاشخاص الذين يتعاونون معه ويروجون له ، اضافة الى التعجيل في عملية بناء الاجهزة الامنية بصورة صحيحة لكي يتم تسلم الملف الامني ، والطلب من قوات متعددة الجنسيات انهاء وجودها في العراق استنادا الى القرارات الدولية .

وفي ضوء ماقدمه رئيس لجنة الامن والدفاع حدث نقاش ساخن بين اعضاء الجمعية الوطنية حول الموضوع ، وعد بعض اعضاء الجمعية الوطنية العمليات التي تستهدف المواطنين الابرياء من جميع الطوائف هو من اجل اثارة الفتنة الطائفية وجر البلاد الى حرب اهلية مدمرة ، محملين مجلس القضاء الاعلى مسؤولية عدم محاكمة العناصر الارهابية واصدار الاحكام القانونية بحقهم لكي تكون احد اساليب الردع للحد من اجراء هذه العمليات .

الى ذلك قال عضو الجمعية الوطنية حسن السنيد ان التقرير المقدم هو عبارة عن صورة للوضع الامني والخروقات الامنية، ومستوى الاستقرار في البلد ، اضافة الى مراقبة فعلية واضحة لوزارتي الداخلية والدفاع وجهاز المخابرات الوطني ، موضحا ان التقرير بين صورة عن مجمل التخلفات التي تحدث اثناء اجراء العمليات الامنية ، وحدد بعض نقاط ضعف في الاداء الامني لوزارتي الداخلية والدفاع والمخابرات .

واعرب السنيد عن رأيه في ان التقرير كان يمثل نقطة انعطاف في عمل الجمعية عموما بصراحته وتشخيصه وجرأته ومطالبته بكل مايريده الشعب العراقي ، و هو يضع الجمعية على المحك ، ويضع القوى التنفيذية في مجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية الذين يشكلون مع الجمعية الوطنية مصطلح الدولة ، على المحك في تبني هذا التقرير اذا اراد الجميع للعراق ان يعيش حالة امنية مستقرة .

بارزاني يدعو الى تحويل كركوك الى مدينة نموذجية للتعايش القومي والمذهبي

اربيل / اف ب

اكد مسعود بارزاني رئيس اقليم كردستان مجددا ان كركوك جزء من كردستان، داعيا في الوقت نفسه الى تحويلها الى "مدينة نموذجية للتعايش القومي والمذهبي".

وقال بارزاني خلال استقباله اعضاء مجلس المدينة في مقر اقامته في منتجع صلاح الدين ان "قضية كركوك حساسة ويجب على الجميع التعامل معها بعقلانية".

واضاف ان "بقاء الواقع الحالي في كركوك غير مقبول لدى الاكراد (...) وهناك اتفاق والتزامات في قانون ادارة الدولة للفترة الانتقالية يجب على جميع الاطراف الالتزام بها".

ويشير بارزاني بذلك الى ما يطالب به الاكراد من عودة السكان الذين طردهم نظام صدام حسين من كركوك او الحصول على تعويضات عادلة خلال مهلة زمنية منطقية والسماح للعرب الذين استقروا فيها بايجاد ارض في مسقط رأسهم الاصلي.

وينص قانون ادارة الدولة الذي وضعه مجلس الحكم الانتقالي العام الماضي على تأجيل جميع النزاعات الخاصة بهذا الموضوع حتى اجراء احصاء سكاني وصياغة دستور دائم للبلاد واجراء استفتاء لاقراره من قبل الشعب.

واكد بارزاني مجددا ان "كركوك جغرافيا وتاريخيا جزء من كردستان العراق"، لكنه اضاف ان "الاعتراف بهذه الحقيقة لا يعني ان كركوك للاكراد فقط انما هي للاكراد والتركمان والكلدواشوريين والعرب الاصليين".

وشدد على ضرورة "تحويل هذه المدينة الى مدينة نموذجية للتعايش القومي والمذهبي".

وحول مطالبة العرب والتركمان بتشكيل مجلس المحافظة على اساس التوافق، قال بارزاني "اتعجب عندما ارى البعض في العراق الجديد يتعاملون مع قضية كركوك بنفس العقلية الشوفينية السابقة".

واضاف "نحن لن نقبل ذلك وعلى هؤلاء التعامل مع قضية كركوك بواقعية"، معتبرا ان "الذين يتحدثون من وراء ستار التوافق عليهم معرفة ان التوافق يجب ان يكون على اسس منطقية والايمان بالفدرالية والديمقراطية".

ويضم مجلس محافظة كركوك ٤١ عضوا، بينهم ٢٦ للقائمة المتآخية التي يسيطر عليها الاكراد وتسعة للتركمان السنة والشيعة وستة للعرب.

القرار يشمل تسعة مسؤولين

اقالة مدير عام المحكمة الجنائية المختصة

بغداد / كونا

قررت الدائرة القانونية في مجلس الوزراء اقالة مدير عام المحكمة الجنائية المختصة ومدير امنها وسبعة موظفين آخرين بناء على توصيات هيئة اجتثاث البعث ، بعد ثبوت انتمائهم لحزب البعث المنحل حتى سقوط النظام السابق.

وقال مدير الدائرة الثقافية في هيئة اجتثاث البعث خالد الشامي في تصريح صحفي "ان الهيئة اوصت بتطبيق المادة ٣٣ من قانون المحكمة الجنائية المختصة ، والتي تحظر على اي منتسب لحزب البعث وبأية درجة كانت الانتماء الى المحكمة الجنائية المختصة والعمل فيها ، ولذلك قررت الدائرة القانونية اقالة مدير عام المحكمة المختصة عمار البكري ومدير امنها محمد البندر وسبعة موظفين اداريين آخرين".

واضاف "ان عمل الهيئة هو التذكير بتطبيق المادة ٣٣ واشعار مجلس الوزراء الذي يتخذ القرار، وفي حال امتناع المحكمة المكلفة بمحاكمة صدام واركان نظامه تطبيق ذلك القرار فان الهيئة ستلجأ الى مقاضاتها".

وتنص المادة ٣٣ على انه لا يحق لاي شخص منتم الى حزب البعث ان يكون قاضيا او مدعيا عاما او موظفا او أيا من العاملين في المحكمة.

واشار الشامي إلى ان الهيئة بصدد رفع توصياتها بشان تطبيق المادة المذكورة بشان ١٢ الى ١٧ قاضيا في مجمل المجالات ، بمن فيهم قضاة التحقيق وقضاة الجنايات ، موضحا "ان بين هؤلاء القضاة اسماء بارزة" بيد انه تحفظ على ذكر اي اسم.

واضاف "ان المناقشات جارية الان بين مجلس الوزراء وهيئة اجتثاث البعث والمحكمة الجنائية المختصة" ، مشيراً الى ان الامر حيز التنفيذ .

وبشأن تغيير المادة ٣٣ في القانون الجديد من قبل الجمعية الوطنية العراقية التي تعمل الان على صياغة قانون جديد للمحكمة الجنائية المختصة قال الشامي "ان اعضاء الجمعية الوطنية العراقية سيمتنعون عن الاستجابة لتغيير المادة ٣٣ في التعديلات الجديدة".

لجنة الضمانات الدستورية :

ورقة العمل تضمنت أحكام المحكمة الدستورية الاتحادية ولجنة حقوق الإنسان ومفوضية الانتخابات وهيئة النزاهة العامة

بغداد / المدى

حصلت (المدى) أمس على مسودة لجنة الضمانات الدستورية، وهي اللجنة الخامسة من اللجان الدستورية الفرعية. وقد احتوت المسودة على الأحكام الخاصة بالمحكمة الدستورية الاتحادية ولجنة حقوق الإنسان ومفوضية الانتخابات وهيئة النزاهة العامة.

الفصل الأول من المسودة، والخاص بالمحكمة الدستورية الاتحادية التي من المقرر أن تكون أعلى سلطة مسؤولة عن تفسير الدستور، وتتولى أمر الرقابة القضائية على دستورية القوانين والأنظمة والتعليمات، تضمن ١٠ مواد، تتصدرها المادة الأولى التي نصت على أن المحكمة الدستورية الاتحادية هيئة قضائية مستقلة. وقالت المادة الثانية/أولا إن المحكمة تتألف من ٩ أعضاء تنتخبهم الجمعية الوطنية، في حين أشارت المادة الثانية/ ثانيا إلى أن هيئة المحكمة تكون مسؤولة أمام الجمعية الوطنية. أما المادة الثالثة فنصت على تعيين أعضاء المحكمة مدى الحياة، على أن يحدد القانون طرق انتهاء العضوية.

الفصل الثاني من المسودة جاء خاصا بلجنة حقوق الإنسان. وقد تضمن ٥ مواد (من المادة ١١ إلى المادة ١٥) ناقشت آليات حماية حقوق الإنسان في الدستور، وصلاحيات التحقيق في حالات التعدي على تلك الحقوق.

المادة ١٥/أولا قالت إن لجنة حقوق الإنسان هي "هيئة استشارية تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وترسيخ قيمها، والإسهام في ضمان ممارستها، ونشر الوعي بها". أما الفقرة ثانيا من المادة نفسها فقد نصت على أن "تتمتع اللجنة بالشخصية المعنوية، والاستقلال المالي والإداري، ويكون مقرها في مدينة بغداد، ولها الحق في فتح فروع في الأقاليم والمحافظات". وأوكلت المادة ١٢/ثانيا إلى الجمعية الوطنية الحق في انتخاب أعضاء اللجنة من قائمة يتقدم بها مجلس الوزراء، تضم اثنين وعشرين اسما، يتم اختيارهم بالتشاور مع مؤسسات المجتمع المدني، علما أن الفقرة أولا من المادة نفسها أشارت إلى أن اللجنة تتألف من ١١ عضوا.

وتناول الفصل الثالث من مسودة لجنة الضمانات الدستورية أحكام مفوضية الانتخابات. وضم هذا الفصل ٥ مواد (من المادة ١٦ إلى المادة ٢٠)، نصت المادة ١٦ فيه على أن مفوضية الانتخابات "هيئة إدارية مستقلة تتولى تنظيم الانتخابات والاستفتاءات وإدارتها ومراقبتها"، في حين أشارت المادة ١٧ إلى أن المفوضية تتمتع "بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، ويكون مقرها في بغداد، ولها مكاتب في الأقاليم والمحافظات والمناطق". وقالت المادة ١٨/أولا إن المفوضية تتألف من مجلس المفوضين والإدارة الانتخابية، في حين نصت الفقرة ثانيا من المادة نفسها على أن "تنتخب الجمعية الوطنية أعضاء مجلس المفوضين من قائمة يرشحها مجلس الوزراء"، وحددت المادة ١٩ اختصاصات المفوضية.

أما الفصل الرابع والأخير من المسودة فجاء متعلقا بهيئة النزاهة، واحتوى على ٦ مواد (من المادة ٢١ إلى المادة ٢٦). وعرفت المادة ٢١ هيئة النزاهة العامة بأنها "هيئة رقابية تسعى إلى ضمان أداء حكومي نزيه، وعمل إداري منتظم، من خلال الالتزام بتطبيق القانون وإتباع نظم الحكم الرشيدة". ونصت المادة ٢٢ على أن "تتمتع الهيئة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري"، في حين أوضحت المادة ٢٣ أن للهيئة رئيسا ونائبا للرئيس "تنتخبهما الجمعية الوطنية من بين أربعة قضاة من الصنف الأول يرشحهم مجلس القضاء الأعلى، ويكونان مسؤولين أمامها". وجاءت المادة ٢٤ لتوضح اختصاصات الهيئة، في حين ألزمت المادة ٢٥ مؤسسات الدولة كافة "بتسهيل مهام الهيئة، وتقديم العون لها، بما يمكنها من مباشرة اختصاصاتها".

نص الورقة تنشر غداً

الائتلاف ينفي تبنيه نظام الجمهورية الاسلامية في العراق

بغداد / اصوات العراق

نفى السيد محمد جواد تقي عضو الجمعية الوطنية عن قائمة الائتلاف العراقي الموحد تبني الائتلاف فكرة إقامة نظام الجمهورية الإسلامية الفيدرالية، مؤكدا حق العراقيين في المطالبة بما يشعرون بأنه مناسب للشعب العراقي.

وقال السيد جواد تقي في تصريح للصحافيين : "نحن لا نتبنى في العراق نظاما اسمه الجمهورية الإسلامية الفيدرالية العراقية".

وأضاف : "نحن نتبنى نظاما ديمقراطيا تعدديا فيدراليا ، وغير وارد ان نطالب بالجمهورية الإسلامية".

وحول التصريحات الأخيرة للسيد عمار الحكيم ، نجل رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية ، قال : إن السيد الحكيم "طالب بان يكون اسم العراق الجمهورية الإسلامية ، وكذلك الأكراد يطالبون بشيء أخر".

وتابع "العراق يعيش في فترة ديمقراطية ومن حق الشعب ان يطالب بما يحلم وما يريد ويقدمه للحوار".

كما أشار الى قدرة الاخرين على تقديم اقتراحاتهم حول الدستور..

وقال "من حق جميع الإطراف من داخل وخارج الجمعية الوطنية تقديم الاقتراحات حول الدستور".

وأكد السيد جواد تقي ان "العراقيين وحدهم لهم الحق في اقرار ما يرونه مناسبا من خلال الاستفتاء العام".

٥٠٠ مليون دولار منحة من البنك الاسلامي للتنمية لاعادة إعمار العراق

البحر الميت- ستار الحسيني

وقع العراق والبنك الاسلامي للتنمية اتفاقية للتعاون المشترك على مستوى المنح.

ووقع الاتفاقية عن العراق الدكتور سنان الشبيبي محافظ البنك المركزي العراقي فيما وقعها عن البنك الاسلامي للتنمية د.احمد محمد علي رئيس البنك.

وتقضي الاتفاقية بمنح العراق ٥٠٠ مليون دولار لاعادة اعماره وتفعيل المشاريع الخدمية التي يحتاج اليها الشعب العراقي على شكل قروض ميسرة ومنح عالية.

كما تم في الاتفاقية المذكورة تسوية مستحقات البنك المركزي العراقي القديمة.

وعبر محافظ البنك المركزي عن امله في زيادة حجم التعاون بين العراق والبنك الاسلامي للتنمية بما يخدم كلا الجانبين.

مقاطعو الانتخابات : البديل اللامركزي وخصوصية كردستان

بغداد/ نصير العوام

بعد مناقشات مستفيضة دامت اكثر من اسبوع حول "الفيدرالية"، اكد مجبل الشيخ عيسى عضو لجنة الحوار الوطني (المنبثقة من الهيئة الدستورية) ان هذه القضية وصلت الى باب مسدود ، فكل كتلة من الكتل السياسية في الهيئة الدستورية تطالب بفيدرالية معينة تنفع مصالحها الخاصة. واضاف الشيخ عيسى في تصريح لـ(المدى) ان اجتماع يوم امس كان استكمالاً للاجتماع السابق ، وكان فيه نقاش عمومي حول المبادئ المختلف عليها. كما اعرب عن اسفه لما تطالب به الكتل الاخرى بـ"تقسيم العراق" الى اقاليم لها خصوصيات سياسية ، وليس تقسيما اداريا ، ولها صلاحيات كاملة .

وبين ان الاقاليم حسب الصلاحيات المطروحة الآن في لجنة الحوار تعني حق الانفصال في اي وقت ، كونها تملك مقررات دولة ، موضحا ان مسودة الدستور ستتأخر عن موعدها المحدد في حالة اصرار الكتل الاخرى على تسيير مطالبها. وتابع الشيخ عيسى الحديث : ان كتلة مقاطعي الانتخابات قدمت الى الهيئة الدستورية عدة مقترحات لحل قضية الفيدرالية ، منها اقرار فيدرالية لـ (١٨) محافظة ، شريطة ان لايصح الدمج فيما بينها، او فيدرالية لامركزية ، واعطاء خصوصية لكردستان ، لكن كل هذه المقترحات رفضت .

٢٠ محطة متنقلة لبيع الوقود الى المواطنين ورفع الاستيراد إلى مليوني لتر يوميا

بغداد / المدى

أعلن مصدر مسؤول في وزارة النفط عن اتخاذ قرار بزيادة معدلات الاستيراد من البنزين بواقع مليوني لتر يوميا، إضافة الى الكميات المستوردة سابقا، و"التي تصل إلى العراق بصورة جيدة وبانسيابية عالية من الكويت وتركيا" ، مشيرا إلى انه تم أخيرا التعاقد مع أكثر من ٣٠ شركة تركية لتوريد الوقود للعراق"، في محاولة لتخفيف أزمة الوقود وتقليل الطوابير امام محطات التعبئة.

واوضح المصدر في تصريح للصحافيين ، ان كبار المسؤولين في وزار ة النفط عقدوا يوم الأحد اجتماعا للتداول في توزيع المنتجات النفطية.وقال إن الاجتماع كان برئاسة مستشار وزارة النفط عبد الصاحب سلمان القطب ، وضم مدير عام شركة تسويق النفط (سومو) ومدير عام شركة توزيع المنتجات النفطية ومدير عام الدائرة الفنية ومفتش عام الوزارة ومدير غرفة العمليات ومدير الإعلام ، وتمت فيه مناقشة موقف توزيع المنتجات النفطية خاصة البنزين.

وعن الأسباب وراء تفاقم أعداد طوابير السيارات امام محطات التعبئة ،قال المصدر المسؤول إن "الزيادة الحاصلة في حجم الطوابير في الأيام الأخيرة جاءت نتيجة للعمليات المشتركة التي قامت بها وزارة النفط وقوات مغاوير الداخلية ، التي داهمت خلالها أوكار التهريب و السوق السوداء التي تتاجر بالوقود عن طريق تهريب الصهاريج والبيع بالعبوات البلاستيكية مما أدى إلى انحسار عملية البيع في الشوارع ، وبالتالي زيادة الطلب على التزود بالوقود من محطات التعبئة.

وتابع المصدر أن هناك تحديدا جديدا لساعات عمل المحطات لتكون من الساعة السادسة صباحا حتى العاشرة مساء لتضخ المنتوج بشكل مستمر للمواطنين فضلا عن قيام الوزارة باستحداث ٢٠ محطة متنقلة تقوم بتزويد المواطنين من أصحاب العبوات البلاستيكية .

وعن تطوير كفاءة المحطات أشار إلى أن وزارة النفط ستقوم باستيراد عدد كبير من المضخات الحديثة لتجهيز محطات التعبئة ضمن خطة لصيانة المحطات والتي بدأت قبل فترة وشملت عملية الصيانة أيضا تبديل (٢٢٨) هوزاً (معدات ضخ) للمضخات في محطات التعبئة في بغداد .

ويذكر أن وزارة النفط كانت قد اتخذت في الأسبوع الماضي إجراء بتمديد عمل ١٥ محطة في بغداد من الساعة السادسة صباحا حتى العاشرة ليلا أي قبل ساعتين من بدء حظر التجوال في العاصمة ، ولكن التمديد يشمل آلان جميع المحطات العاملة في بغداد.

في الحدث

اسرائيل اضعفت السلطة الفلسطينية وتطالبها بالحزم!

الوضع خطر في غزة، فالاستعدادات جارية لعربدة اسرائيلية جديدة، وكالعاداة ترافق التحشيد الاسرائيلي وتصريحات شارون المهددة باطلاق الجيش في غزة، مع اتهام السلطة الفلسطينية بانها غير قادرة على ضبط الأمن في اراضيها.

أي اراض هذه التي تمسكها السلطة الفلسطينية وعليها ان تضبط الأمن فيها؟ ثمة مفارقة اشرنا اليها اكثر من مرة في (المدى) فاسرائيل كانت قد استباحت غزة اكثر من مرة، واضعفت الحياة المدنية فيها، وأفقرتها، وحطمت بناها التحتية، وشجعت التطرف فيها، ثم انها اضعفت على نحو خاص السلطة الفلسطينية فكيف يراد من هذه السلطة ان تضبط الأمن، في حين بات السلام الفلسطيني الداخلي مهدداً؟

لقد اعطى الاسرائيليون محمود عباس، المنتخب ديمقراطياً، القليل جداً. لقد سوفوا معه، ووضعوه في الزوايا الضيقة، ثم راحوا يحملونه مسؤولية كل شيء، اما كان من الاجدر لاسرائيل ان تثبت حسن نياتها، إذا كانت تريد السلام حقاً واذا كانت تريد الانسحاب من غزة حقاً، ان تدفع الحد الادنى من الاستحقاقات التي عليها، باطلاق سراح آلاف المعتقلين الفلسطينيين وان تلتزم بالضبط النفسي والاخلاقي؟

يريد الاسرائيليون من محمود عباس ان يكون شريكا في مفاوضات خريطة الطريق والحل النهائي، شريكا تثق به، لكنها من جهة لا تعطيه شيئاً بل انها عملياً الغمت المكان من حوله بالفقر والحس الشعبي المملوء بالمرارة والغضب.

لاحظوا مايجري: السلطة الفلسطينية محرجة في استخدام السلاح ضد قوى سياسية ذات جذور شعبية، كما انها لاتستطيع ان تحافظ على امن مواطنيها من قوى تفسخت وباتت تعبث بالامن الداخلي، وهي من جهة اخرى لاتمتلك الوقت الكافي لكي تطور قواها الداخلية وتقوم بجهد سياسي توحيدي، مثلما هي لاتمتلك الجرأة للقيام بتحول جذري في السلطة على اعتاب مرحلة جديدة، الجميع يريد من السلطة الفلسطينية شيئاً لا تستطيع تقديمه على الفور، انها تفاوض هنا وهناك.. تفاوض الاسرائيليين العتاة الذين اعتادوا الابتزاز، وتفاوض منظمات اسلامية اثبتت انها تسعى الى السلطة، وتفاوض القوى السياسية الاخرى التي تضع برامج عمل ستراتيجية اكثر مما تقدم العون المباشر.

من وضع السلطة الفلسطينية في هذا المأزق؟ اليوم تريد اسرائيل ان تعربد في اراضي هذه السلطة، مستغلة سذاجة بعض القوى التي تقوم باعمال لا أفق لها، فما المقصود غير أضعاف هذه السلطة؟

المحرر